المحاضرة الأولى

أولا: المفاهيم الأساسية :

١) مفهوم الأعمال الدولية :
- أي نشاط تجاري استثماري أو تجاري لمنتج أو تاجر سلعة أو خدمة يتعدى مداه وانتشاره حدود بلد ما.
- تعريف Shiva : أي نشاط تجاري أو خدمي تقوم به أي منظمة أعمال عبر حدود وطنية لدولتين أو أكثر.
- معاملات بين أفراد ومنشآت من دول مختلفة في شكل أنشطة تجارية أو استثمارات متنوعة.

٢) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:
- شراء وتملك أصول في شركات عاملة أو المساهمة فيها (أي امتلاك شي ملموس ومحدد).
- يتمكن المستثمر من التأثير على مسار المنشأة.

٣) مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر :
- شراء أوراق مالية تصدرها مؤسسة أجنبية أخرى (بهدف الربح).
- لا يتمكن المستثمر من التأثير على مسار المنشأة (حق غير مباشر).

٤) الشركة الدولية :
- هي التي تمتلك أو تتحكم في أنشطة اقتصادية في أكثر من بلد (سواء من خلال استثمارات مباشرة أو غير مباشرة)
- إنها إذن : 1- تمتلك طاقة إنتاجية في أكثر من بلد.
  2- تدير طاقتها وفروعها وفقاً لإستراتيجية واحدة.
  3- تشكل إطار (لنقل الأموال والأفراد والسلع والأفكار) سواء بين رئاستها وفروعها أو بينها وبين زبائنها والشركات الأخرى.

3 أنواع للشركات الدولية :

١ -**الشركة الدولية International Company :** تكون قاعدة ومحور أعمالها في موطنها الأم.

٢ -**الشركة متعددة الجنسيات Multinational Company :** لها أكثر من موطن لهذه الأعمال.

٣ -**الشركة العالمية Global Company :** هي مرحلة متقدمة لا يصبح فيها موطن للشركة.

ثانياً : أهمية الأعمال الدولية وأنواعها :

١) أهمية الأعمال الدولية :
- على حداثتها ، أصبحت لها مكانتها البارزة في حقل المعرفة الإدارية.

٢) أنواع الأعمال الدولية :
i. التجارة الخارجية Foreign. Trade
ii. الاستثمارات الأجنبية المباشرة Direct Foreign Investment
iii. الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة Indirect Foreign Investment

٣) أنواع أخرى للأعمال الدولية :
i. الترخيص >> استخدام اسم تجاري ملك للشركة الأجنبية مقابل إتاوة تدفعها الشركة المحلية. (كوكاكولا ، فنادق هيلتون..).
ii. تسليم المفتاح >> تتعهد شركة أجنبية بإكمال مشروع بكاملة أو جزء منه من مراحله الأولية حتى مرحلة التشغيل.
iii. عقود التصنيع >> تعقد الشركة متعددة الجنسية اتفاقية مع شركة وطنية عامة أو خاصة في الدولة المضيفة.
>> يتم بمقتضاها قيام أحد الطرفين بتصنيع وإنتاج سلعة معينة وشحنها إلى الأخرى.
>> فهي إذن اتفاقيات إنتاج بالوكالة وتكون عادة طويلة الأجل .
iv. عقود التصدير (الوكالة) >> اتفاقية بين طرفين يقوم (الطرف الأصل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات لطرف ثالث (المستهلك)، ويتلقى (الوكيل) عمولة عن كل صفقة تتم وهو مجرد وسيط أو ممثل حيث يمتلك (الطرف الأصل) بعلامته التجارية.

٧. الاستثمارات المشتركة >> تقوم الشركة الدولية في حصة مشاركة مع شركة دولية أخرى لتنفيذ مشروع في بلد ثالث.
>> وقد تدخل الشركة متعددة الجنسيات في استثمار مشترك مع شريك محلي في بلد أجنبي.
>> أما إدارة هذه المشروعات المشتركة ، ثلاث بدائل هي :

- ✓ الإدارة المشتركة.
- ✓ الإدارة التي يهيمن عليها الشريك صاحب الحصة الأكبر.
- ✓ الغدارة المستقلة .(التعاقد مع إدارة لكي تدير المشروع).

٤) أشكال الاحتكارات والتكتلات في الأعمال الدولية : (تسعى الشركات فيها إلى الربح المطلق)

أ -الكارتل (Cartel) :

تكتل مجموعة من الشركات يتفق أصحابها على (تقاسم أسواق التصريف- أسعار البيع – كمية البضائع) (المؤسسات تصنع وتبيع بشكل مستقل).

ب - السنيكات (Syndicates) :

تكتل من شركات أكبر وأكثر تطوراً من الكارتل (المؤسسات تصنع بشكل مستقل ولكن البيع وشراء المواد الأولية عن طريق جهاز تجاري مشترك).

ت - التروست (Trusts) :

احتكار تصبح فيه ملكية جميع مؤسسات الأعضاء ملكية مشتركة (يتقاضى كلاً من الأعضاء الأرباح وفقاً لنسبة اسهمهم)

ث - الكونورتيوم (Consortium) :

اتحاد يتكون من أكبر التروستات (الصناعية والبنوك و الشركات التجارية و شركات النقل والتأمين) على أساس تبعية مالية.

ثالثاً : مناهج إدارة الأعمال الدولية :

١) طبيعة إدارة الأعمال الدولية :

- ترتكز دراسات الاعمال الدولية على المشاكل الخاصة (لأنها تعمل في أكثر من دولة (بيئة دولية)).
- لم تعد تقتصر على المنشآت الدولية الكبيرة فقط.
- تمارس المنشآت أنشطة مختلفة (السلع والخدمات – الانتاج والتسويق – المعدات والأفراد ...).
- تعتبر والمتغيرات البيئية في غاية الأهمية بالنسبة للمنشآت الدولية.
- ضرورة انسجام المنشأة الدولية مع الظروف البيئية الجديدة التي تعمل بها .

☒ **تمارس المنشأة الدولية أنشطتها الدولية في (ظروف غامضة ، متناقضة ، تخضع للتغير المستمر) مما يستلزم منها جهد أكبر لتحقيق الانسجام مع البيئة الدولية.**

٢) منهجية إدارة الأعمال الدولية ومكانتها من إدارة الأعمال :

هي جزء من إدارة الأعمال فهي تستخدم نفس المنهجية وتطبق نفس القواعد والنظم ولكن تأخذ في عين الاعتبار المضمار الدولي الخارجي بدون أعمل للوضع الداخلي لكل دولة وأساليب الأعمال فيها .

٣) الاختلافات الواجب مراعاتها :

- تباين واختلاف الوحدات السياسية والتشريعية للدول.
- اختلاف العادات والتقاليد والأعراف.
- اختلاف النظام الاقتصادي والنظم النقدية والمصرفية.
- اختلاف الاسواق الدولية من حيث الحجم والتوجهات.
- تنوع السياسات الوطنية والنزاعات القومية.

المحاضرة الثانية

- **ان الاهتمام بدراسة الخلفيات التاريخية يرجع يرجع إلى :**

١. هو فهم أن الظروف والأفكار والمفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر (فترة التجاريين) مازال الكثير منها قائم إلى الآن.
٢. أن تلك الظروف أثارت بعض الاقتصاديين في تلك الفترة وخاصة (آدم سميث).

أولاً : نظريات التجارة الخارجية:

النظريات من الجدول

ثانياً : سياسات التجارة الخارجية:

١) السياسة التجارية الدولية :

- ✓ السياسة التجارية هي انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية.
- ✓ فهي عمل من أعمال السيادة.
- ✓ فلكل دولة أهداف قومية تسعى لتحقيقها من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة.

٢) أنواع السياسات التجارية : تنقسم إلى نوعين :

النوع الأول : السياسة الحمائية :

تستخدم الدولة سلطتها العامة للتأثير على المبادلات الدولية من حيث الحجم وطرية تسوية المبادلات.

وتتمثل الأشكال المختلفة للحماية في :

١. الرسوم الجمركية
٢. نظام الحصص
٣. الرقابة على أسعار الصرف
٤. الضرائب الإضافية
٥. أساليب أخرى (عراقيل إدارية ، شعارات قومية مناهضة...)

النوع الثاني:حرية التجارة :

- الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية.
- تعزز هذا الاتجاه عالمياً مع التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) 1947م.
- والتي خلفتها منظمة التجارة العالمية عام 1995م.

المحاضرة الثالثة

❖ إحدى الركائز الأساسية للعولمة خاصة فيما يتعلق بعولمة التجارة هي **(منظمة التجارة العالمية)**

❖ **مفهوم العولمة :**

- كلمة العولمة تعني جعل الموضوع المعني على مستوى عالمي. Globalization
- من أبرز سماتها (تحرير التجارة في السلع والخدمات والتدفق غير المقيد لرؤوس الأموال عبر الحدود).

❖ **العولمة الاقتصادية :**

- هي مرحلة متقدمة تدير فيها الشركات أعمالها دون مراعاة للحدود الجغرافية أو السيادة الوطنية.
- ضمن قوانين وشروط الهيئات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.

❖ **المسببات الرئيسية للعولمة :**

١. تحرير التجارة ما بين الدول :

- ✓ قيام اتفاقيات الغات عام 1974م
- ✓ قيام منظمة التجارة العالمية 1995م
- ✓ الدور المحوري لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

٢. ازدياد التكامل الاقتصادي :

- ✓ أوسع من تحرير التجارة لأنه يشمل تسهيل إنتقال عناصر الانتاج بالاضافة إلى انتقال السلع كما قد يتضمن تنسيق السياسات بين الدول وربما توحيد العملة (يعطي مجالاً لنمو الشركات من خلال اقتصاديات الحجم)

٣. تحرير الاقتصاديات :

- ✓ أي تحكيم قوى السوق وهو أمر حديث وقد كان من نتائج ذلك الخصخصة ورفع القيود الحكومية في مختلف المجالات.

٤. التقنية :

- ✓ ابتداع طرق الانتاج الشامل
- ✓ تحسين طرق المواصلات
- ✓ تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات وثورة الاتصالات.

٥. الشركات متعددة الجنسيات :

- ✓ تعتبر كسب ونتيجة للعولمة في نفس الوقت، وهي أهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي، ويرجع ذلك إلى :
  ١ - تحكمها في نشاط اقتصادي أكثر من قطر.
  ٢ - قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول.
  ٣ - مرونتها الجغرافية.

❖ **الدور المحوري للغات في تحرير التجارة :**

- تهدف إلى إزالة التفرقة في التبادل التجاري وتحرير التجارة بين أعضائها.
- تناقش في اجتماعاتها مواضيع مثل (تخفيض التعرفة الجمركية،تقليل استخدام الحصص ، اجراءات تشجع التجارة بين الدول)

❖ **منظمة التجارة العالمية :**

- هي امتداد لاتفاقيات الغات .
- أصبح كل الأطراف المتعاقدة في الغات أعضاء في المنظمة.
- ظهرت رسمياً في 1995/1/1م ومقرها بجنيف سويسرا.

❖ **مهام منظمة التجارة العالمية :**

- تعد منبر للتفاوض متعدد الأطراف لتحرير التجارة الخارجية.
- إدارة إجراءات تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء.
- إدارة استعراض آلية الإجراءات السياسية.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكلائهما لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية.

❖ **مبادئ منظمة التجارة العالمية :** ص 13

١ - مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
٢ - مبدأ الشفافية.
٣ - مبدأ المعاملة الوطنية.

❖ **تعريف التكامل الاقتصادي :**

- هو أن تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً بزيادة ارتباطها اقتصادياً.
- من خلال (فتح أسواقها ، زيادة التعاون ، توسيع نطاق السوق ، زيادة فرصة الرفاهية).

❖ **مزايا التكامل الاقتصادي:**

١ - توفير الفرص التجارية المختلفة.
٢ - زيادة الكفاءة الإنتاجية.
٣ - الاستفادة من اقتصاديات الحجم.
٤ - زيادة الرفاهية وتحقيق النمو الاقتصادي.

❖ **أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي :**

١ - منطقة التجارة الحرة :

- ✓ إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء.
- ✓ ولكل دولة الحرية في فرض رسوم أو تخفيضها.

٢ - اتحاد جمركي :

- ✓ اتحاد جمركي واحد في مواجهة دول العالم المتبقية.
- ✓ رسوم جمركية موحدة (كحلف هضبة الاندي).

٣ - السوق المشترك :

- ✓ السماح لعناصر الانتاج من عمالة ورأس مال بالانتقال بحرية بين الدول الأعضاء.

٤ - اتحاد اقتصادي :

- ✓ التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية والمالية مع عدة قوانين مشتركة مع خلق سلطة اتحادية وتوحيد العملة.

٥ - تكامل اقتصادي وسياسي تام :

- ✓ هنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة (كالبنك المركزي) وتزيد سلطات المؤسسات القائمة (كالبرلمان والمحكمة الاتحادية) وتتوحد الضرائب إلى أن تصير المجموعة وكأنها دولة واحدة.

المحاضرة الرابعة

❖ **تستعين الدول والمنظمات في مزاولتها لأعمالها الدولية بمجموعة من المفاهيم والأدوات والتقنيات المالية والاقتصادية من ضمنها :**

- **ميزان المدفوعات.** (أكثر المؤشرات الاقتصادية التي تهم رجال الاقتصاد والسياسة في البلد)
- **أسعار الصرف والعملات.**

❖ **مفهوم ميزان المدفوعات :**

- بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع التعاملات الاقتصادية من (سلع وخدمات و هبات ومساعدات أجنبية والمعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة إلى ومن بلد ما) خلال فترة معينة عادة سنة.
- عبارة عن بيان حسابي للدولة لجميع المعاملات التجارية والاقتصادية بينها وبين سائر دول العالم.
- كل دولة تحتفظ بعلاقات تجارية مع دولة أخرى لها معها ميزان مدفوعات يتم عليه القياس.
- إذا تحقق ميزان المدفوعات **فائضاً** لدولة معينة فنقول عنه انه **يميل لصالح تلك الدولة على حساب الدولة الأخرى**، ويكون للدولة الأخرى **عجزاً** في ميزان مدفوعاتها.

❖ **آليات التسجيل في الحساب :**

- **كسب** عملة أجنبية ⟵ رصيد **دائن** ⟵ يسجل في الطرف **الدائن** كبند **موجب (+)**
- **إنفاق** عملة أجنبية ⟵ رصيد **مدين** ⟵ يسجل في الطرف **المدين** كبند **سالب (-)**
- ينقسم الحساب إلى جانب دائن وجانب مدين :
  - **الدائن ⟵ (الصادرات)** مدفوعات للبلد المعني من الدول الأخرى.
    بمعنى أخر (مقبوضات أو تحصيلات من الغير للبلد المعني).
  - **المدين ⟵ (الواردات)** مدفوعات من البلد المعني إلى البلدان الأخرى.
    بمعنى آخر (مدفوعات للغير).

❖ **مكونات ميزان المدفوعات :**

١ - الحساب الجاري (المعاملات الجارية):

أ - الميزان التجاري (التجارة المنظورة أي صادرات وواردات البلد من السلع)

ب - ميزان التجارة غير المنظور (صادرات وواردات البلد المعني الخاصة بالخدمات كأجور النقل والشحن وخدمات التأمين والسياحة الخارجية).

☒ **إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات (فائض) والعكس (عجز).**

٢ - حساب رأس المال :

✓ تمثل الفروق الإحصائية (مجموعة التعديلات في الميزان التجاري، وميزان حساب رأس المال).

أ - المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل : (أكثر من سنه)

- القروض الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية الآتيه من الخارج واقساط الديون الوطنية المستحقة على الخارج في **الجانب الدائن**.
- القروض والاستثمارات المقدمة للخارج وسداد اقساط الدين لفائدة الخارج في **الجانب المدين**.

ب - المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل : (تقل مدتها عن سنه)

- تتم بصورة تلقائية وذلك تمييزاً لها عن المعاملات القصيرة التي تحدث بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

٣ - حساب التسويات :

✓ (صافي الاحتياطيات من الذهب والأصول الثابته).

أ - رصيد الدولة من الذهب.

ب - رصيد العملات الأجنبية والودائع التجارية.

ت - الأصول الأجنبية قصيرة الأجل.

ث - الودائع التي تحتفظ بها السلطات والبنوك التجارية.

❖ **الاختلال في ميزان المدفوعات :**

- يحدث **التوازن** عندما تكون جميع العناصر **المدينة** في الحسابين **(الجاري والرأس مالي)** مساوية لمجموع العناصر **الدائنه** فيهما.
- في هذه الحالة لن نحتاج إلى **تسوية** من خلال حساب **الاحتياطيات** (توازن اقتصادي حقيقي) ويحدث ذلك **بصفة تلقائية**.
- **التوازن الحسابي** يتم **بصفة مقصودة** من خلال تحريك حساب **التسويات**.
- يمكن أن يكون **العجز** في ميزان المدفوعات **مؤقتاً و أسبابه ظرفية** ، وإما أن يكون **العجز دائم** (هيكلياً) ويستمر لسنوات.
- **عدم التوازن أو العجز** يؤثر على **وفرة العملة الصعبة** التي تحتاجها الشركة الدولية.
- **عدم التوازن أو العجز** يؤدي إلى **فرض قيود على الاستيراد** الأمر الذي سيؤثر حتماً على الشركة الدولية.

❖ **سوق الصرف :**

- من أشهر الأسواق العالمية للصرف الأجنبي (نيويورك ، لندن ، طوكيو ، فرانكفورت).

❖ **وظائف سوق الصرف :**

- ✓ نقل القوة الشرائية من طرف لآخر.
- ✓ توفير فرصة حماية للمتعاملين من تقلبات العملات.
- ✓ السماح لهذه السوق بالموازنة والتحكم في الأوراق الأجنبية من خلال آليات السوق (العرض والطلب).

❖ **تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية :**

- يتمثل سعر الصرف في القيمة التي تبادل بها عملة بعملة آخرى، ويتحدد وفقاً لقوانين العرض والطلب.
- غير انه من وجة النظر التاريخية مرة بعدة تطورات وهي:

١ - سعر الصرف على أساس قاعدة الذهب (قبل الحرب العالمية الاولى)
٢ - نظام قاعدة تبادل الذهب ($35 لأونصة الذهب الواحدة) (بعد الحرب العالمية الثانية)
٣ - تعويم أسعار العملات. (التحديد الحر لأسعار العملات الأجنبية)

❖ **طريقة تحديد أسعار العملات :**

أ - نظرية تعادل القوى الشرائية (**تزداد** قيمة العملة **بزيادة قوتها الشرائية**)

ب -مؤشر فيشر (Fisher) العالمي (أن العملة التي تكون **عوائدها أعلى** تكون **قيمتها أعلى**)

ت -نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات للدولة هو الذي يحدد قيمة عملتها **فائض** = **ارتفاع العملة** والعكس صحيح)

المحاضرة الخامسة

❖ **استثمار مباشر** (المساهمة من خلال تملك لأصول رأس المال "أراضي،معدات" والقيام بـ"الانتاج،التسويق،...").
❖ **استثمار غير مباشر** (تدفقات نقدية من خلال تملك لأصول مالية "أسهم، سندات .....").
❖ **نظريات الاستثمار الأجنبي :**

١ -الاستثمار الأجنبي والنظريات الاقتصادية التقليدية:

☒ تستخلص النظرية إلى أن عائد الاستثمار الأجنبي تبدأ وتنتهي من تلقاء نفسها ومحركها الأساسي هو العائد على رأس المال.
☒ نقد النظرية :

أ - كان يمكن أن تكون هذه النظرية مقبولة عندما يتعلق الأمر بالاستثمار غير المباشر.
ب -الاستثمار غير المباشر قصير ومحدود وذو حجم قليل مقارنه بالمباشر.
ت -لا تفرق النظرية بين الاستثمار الأجنبي وبين تحركات لرأس المال.
ث -لا تفسر النظرية تبادل الاستثمار ما بين البلدان.

٢ -نظريات الاستثمار الأجنبي الحديثة:

أ - النظريات الاحتكارية :

١ - احتكار الشركة الأولى للسوق.
٢ - نظرية القوة الاحتكارية.
٣ - نظرية سلوك رد الفعل.

ب -نظرية دورة حياة المنتج :

١ - مرحلة الظهور (الانتاج والبيع في السوق المحلي).
٢ - مرحلة النمو (التصدير).
٣ - مرحلة النضج والاستثمار.
٤ - مرحلة الانحدار والتدهور.

❖ **لماذا تستثمر الشركات في الخارج ؟**

- **أسباب غير مباشرة:**

١ - بروز النزعة الجماعية.
٢ - زيادة المبيعات والأرباح
٣ - الحصول على حصة في السوق الدولية
٤ - الاستفادة من الانتاج الزائد
٥ - تخفيف الاعتماد على السوق المحلي
٦ - تقوية القدرة التنافسية
٧ - الحوافز الحكومية

- **أسباب مباشرة:**

١ - تجنب الحواجز الجمركية والرسوم والضرائب
٢ - تقليل من تكاليف الانتاج
٣ - ضمان التزود بالمواد الخام أو السلع الوسيطة
٤ - تعزيز القوة التنافسية والتسويقية

❖ **محددات الاستثمار :**

١ - حجم ونمو السوق
٢ - الاستقرار السياسي
٣ - البنى الهيكلية
٤ - متغيرات السياسات

❖ **طرق دخول الأسواق الدولية :**

١ -خيار التصدير للخارج

أ - التصدير المباشر (الشركة نفسها)
ب -التصدير غير المباشر (شركة آخرى أو وكلاء)

٢ -الانتاج في الأسواق الدولية

أ- الاستثمار المشترك
ب- الترخيص
ت -الانتاج في السوق الأجنبي

المحاضرة السادسة

❖ **تعتبر منظمات الأعمال :**

١ - أنظمة اجتماعية
٢ - تنشط وسط بيئة معينة
٣ - أنظمة مفتوحة على بيئة خارجية تضم متغيرات تواجه سلوكها
4- تتأثر وتؤثر في البيئة التي تنط فيها
5- معرفة البيئة عنصر أساسي لاستمرارية المنظمة ونجاحها

❖ **مفهوم بيئة الأعمال :**

- تستمد دراسة بيئة الأعمال الدولية أهميتها من **المخاطر** و**الفرص** التي تحتوي عليها.
- كل ما يحيط بالمنظمة ويؤثر فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويؤثر على مسارها الاستراتيجي يندرج تحت :

١ - البيئة الخاصة أو التنافسية	٢ - البيئة العامة أو الكلية
تؤثر بشكل مباشر وتضم : الزبائن – المنافسون – الموردون – الممولون	تؤثر بشكل غير مباشر وتضم : العوامل السياسية والقانونية – الاقتصادية – الاجتماعية والثقافية التكنلوجية – الايكولوجية (المحافظة على البيئة..)

❖ **مكونات البيئة السياسية :**

١ - النظام الاقتصادي والقانوني (فلسفة الدولة الاقتصادية)
٢ - وحدة الشعور الوطني (مدى تنامي النزعة القومية بالبلد)
٣ - مدى الاستقرار السياسي (كلما كان هناك استقرار سياسي كلما أثر ذلك على الإزدهار)
٤ - مدى تدخل الدولة وتحكمها (المصادرة ، التأميم ، تحديد الاسعار ، الحد من الواردات)

❖ **المخاطر السياسية :**

١ -مخاطر عامة (تتعرض لها جميع الشركات دون استثناء)
٢ -مخاطر خاصة (تتعرض لها شركة ما)
أ - مخاطر تؤثر على الملكية : (تؤثر على جزء منها أو كلها)
ب -مخاطر تؤثر على العمليات : (النوع الغالب "مثل فرض تشغيل عدد من العمال ، تحديد الاسعار").

❖ **تعارض الأهداف بين المنشأة الدولية والدولة المضيفة :**

١ - تعارض المصالح في المجال الاقتصادي في :
أ - مجال السياسات النقدية
ب -السياسات المالية
ت -أسعار العملات وموازين المدفوعات
ث -السياسات الحمائية الظاهرة والمقيدة
ج - سيايات التنمية الاقتصادية
٢ - تعارض المصالح في المجال غير الاقتصادي :
أ - استخدام تقنية غير ملائمة للدولة
ب -شؤون الارث الثقافي والديني
ت -أثرها على الأمن القومي
ث -التهرب الضريبي

❖ **القوانين التي تخضع لها الشركات متعددة الجنسيات :**

١) القانون الدولي
٢) قوانين البلد الام
٣) قوانين البلد المضيف

❖ **استراتيجيات درء المخاطر :**

١) الإجراءات المتخذة قبل الدخول للبلد (التفاوض المسبق ، التأمين ضد المخاطر)
٢) إجراءات عند بدء و أثناء العمليات (التمسك بالاتفاقيات وعدم التنازل عن الحقوق واللجوء لتحكيم الدولي في حالة النزاع)
٣) الإجراءات البعدية (التخطيط المسبق لما قد يحدث من طوارئ)

❖ **مكونات البيئة الثقافية الإجتماعية :**

١) **<u>العناصر الفيزيقية :</u> (العناصر الطبيعية)**

- ✓ خصائص الطقس والمناخ
- ✓ الخصائص الجسدية والمظهر الخارجي للسكان
- ✓ الثقافة المادية

٢) **<u>العناصر الديموغرافية :</u> (الجوانب السكانية)**

- ✓ معدل نمو السكان
- ✓ حجم الاسرة
- ✓ التعليم
- ✓ العلاقات الأسرية
- ✓ القضايا المتعلقة بتمركز السكان (المدن ، خارج المدن)

٣) **<u>العناصر السلوكية :</u> (القيم والعقيدة والنظرة العامة للأشياء)**

- ✓ الانتماء للجماعات
- ✓ النظرة إلى العمل
- ✓ أهمية نوع المهنة
- ✓ النظم الاجتماعية
- ✓ اللغة والتواصل

المحاضرة السابعة

- **يقصد بالبيئة المالية للأعمال** كافة المنظمات والمؤسسات المالية والأفراد المستثمرين والبنوك وشركات التأمين.
- **صندوق النقد الدولي :**
  - منظمة تعمل في تمويل موازين المدفوعات.
  - تمت نشأته لإعادة ترتيب الوضع النقدي العالمي إثر انهيار قاعدة الذهب وتردي التجارة والاقتصاد العالميين.
  - يبلغ عدد أعضائه 184 دولة ، ورأس ماله يفوق 140 مليار دولار.
  - يتم التصويت على قرارات المجلس وفقاً لنظام الحصص .
  - **أكبر مساهم أمريكا** ، ثم يأتي من بعدها بريطانيا وفرنسا وألمانيا والسعودية بحصص كبيرة.
  - التأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تتقدم إليه للمساعدة "يطلق عليه **"سياسة التكيف الهيكلي"**.
  - يعمل كمستشار مالي ونقدي لجميع الدول.
  - يقدم المساعدة الفنية والمالية على التدريب، وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية.
- **منظمات تعمل في تمويل التنمية والاستثمار :**

١) البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

٢) المؤسسات الإقليمية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية بأفريقيا ، البنك الإسلامي للتنمية)

٣) المؤسسات القطرية (الصندوق السعودي للتنمية ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية)

- **مؤسسات تعمل في ضمان الاستثمار والخدمات :**

١) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

٢) الوكالة العربية للاستثمار

٣) وكالات قطرية آخرى

  - الوكالة الدولية لضمان الاستثمار :
  - تأسست عام 1988م في كوريا الجنوبية
  - هي عضو في مجموعة البنك الدولي
  - تعمل بإدارة مستقلة
  - تعمل على تحقيق أهدافها من خلال التأمين على الاستثمارات الأجنبية من المخاطر السياسية
  - تقدم الضمانات للمنشآت الدولية وللمقرضين
  - تعمل بالتعاون مع البلدان النامية لاجتذاب الاستثمارات إليها

المحاضرة الثامنة

❖ شهدت البيئة المالية للأعمال الدولية تطورات للأسواق المالية والنقدية ، بسبب :

١) الزيادة الكبيرة في حجم العمليات الملية . (سنة 1996م بلغ حجم التعاملات اليومية 1300 بليون دولار)
٢) رفع القيود عن المعاملات المالية
٣) تطور التقنية ونظم المعلومات (سرعة التحويلات)
٤) انتشار الأوراق المالية
٥) كبر حجم المؤسسات المالية

❖ **مفهوم السوق المالي :**

- هو الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق، بغض النظر عن :

١) الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع. 2) المكان الذي يتم فيه (بشرط توفر قنوات اتصال فعالة).

فقد يكون الاتصال : **مباشر** أو **غير مباشر** (وسائل الاتصال المختلفة – أو أشخاص "سماسرة،وسطاء،وكلاء")

❖ **السوق المالية الدولية :**

- أسواق العملات
- أسواق القروض والسندات
- أسواق الأسهم (البورصات)
  - ♦ دولياً : بورصة نيويورك ، طوكيو ، لندن
  - ♦ عربياً : بورصة القاهرة ، الرياض ، دبي

❖ **سوق النقد :**

- هي الأسواق التي تتعامل **بالأوراق قصيرة الأجل**، وهي أدوات دين موثوقة بطريقة تحفظ حقوق مالكيها.
- من أهم أدواته : (الأوراق التجارية – اليورودولار – شهادات الإيداع القابلة للتداول ...)
- تتميز بـ :

١) قابلة للتداول في الأسواق المالية
٢) لها قدرة عالية على التحول إلى سيولة نقدية بسرعة عند الحاجة
٣) تمتاز بتدني المخاطر المصاحبة لعوائدها

❖ **سوق رأس المال :**

- هي الأسواق التي تتعامل **بالأوراق المالية طويلة الاجل**.
- من أهم أدواته : (الأسهم – السندات).
- ولكي يحوز على الكفاءة والفاعلية يجب:

١) توفر أدوات الاستثمار المناسبة الأكثر انتاجية والأقل تكلفة.
٢) توفر سوق ثانوي ملائم

❖ **مؤشرات الأسواق :**

- لكل سوق مؤشر رئيسي للأداء ومؤشرات ثانوية تعطي رقماً قياسياً للأسعار والأسهم مكوناً من عدة شركات.
- من أشهر هذه المؤشرات :
  - ✓ مؤشر داوجنز الأمريكي
  - ✓ مؤشر نيكاي الياباني
  - ✓ مؤشر فوتسي البريطاني
  - ✓ مؤشر داكس الألماني

❖ **الأوراق المالية المتداولة في السوق :**

١) الأوراق التجارية :

- ✓ أداة دين قصيرة الأجل
- ✓ تصدر عن البنوك والشركات المساهمة الموثوق فيها
- ✓ الهدف من إصدارها هو حصول البنك على الأ/وال عند الحاجة لها من خلال بيعها إلى الوسطاء
- ✓ من عيوبها أنها غير مضمونة بأي أصول رأس مالية، حيث الضمان هو سمعة الجهة التي أصدرتها.

٢) اليورودولار :

- ✓ هو العملات الوطنية المودعة في بنوك خارج البلد الأصلي للعملة
- ✓ سوق كبير نتيجة الطلب الهائل علية من طرف الشركات متعددة الجنسيات (ش م ج)
- ✓ تعتمد عليه الدول النفطية (كثمن لمبيعاتها النفطية) وغير النفطية (لتمويل ميزان مدفوعاتها الخارجية)

٣) شهادات الإيداع القابلة للتداول :

- ✓ تصدرها البنوك التجارية تثبت انه تم بموجبها ايداع مبلغ محدد لمدة سنة أو أقل بسعر فائدة أعلى قليلاً من فائدة الايداع العادي
- ✓ تتميز بـ قابلية تداولها في السوق النقدية قبل حلول تاريخ استحقاقها
- ✓ تتميز بـ وسيلة للحصول على الأموال للبنوك
- ✓ عيوبها لا يمكن استرداد قيمتها من البنك أو الشركة اللتي اصدرتها قبل حلول استحقاقها
- ✓ عيوبها يمكن لحاملها أن يبيعها أو يتنازل عنها في السوق الثاني

٤) الكمبيالات :

- ✓ أداة دين قصيرة ومتوسطة الأجل
- ✓ لا تزيد مدتها عن 5 سنوات
- ✓ يصدرها أفراد أو شركات أو دوائر حكومية للحصول على قروض
- ✓ هي عقد دين تتولد عنه فوائد محددة تستحق في تواريخ محددة
- ✓ يمكن لصاحبها الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها
- ✓ كما يمكن بيعها لطرف آخر والذي يمكن بدورة بيعها لطرف ثالث
- ✓ غالباً يتعامل بها السماسرة والبنوك التجارية

٥) أذونات الخزانة :

- ✓ أداة دين قصيرة الأجل تصدرها الحكومة بقيم متدرجة
- ✓ مدتها تتراوح من 3 أشهر – 6 أشهر – 9 شهور – سنة
- ✓ يتم التبادل بها على اساس الخصم في السوق الثانوية
- ✓ يمكن بيع الأذن الواحد بخصم قيمته الاسمية عند الاصدار
- ✓ تتميز بأن أرباحها معفاة من الضريبة (شجع شركات الوساطة المالية على الادخار وشرائها)
- ✓ تضع الحكومة شروطاً مغرية لشرائها وتحقيق عائداً مجزياً لحاملها

٦) القبولات المصرفية :

- ✓ أدوات دين ، تصدرها الشركات التجارية
- ✓ مضمونة السداد من البنك التجاري الذي تتعامل مع الشركة
- ✓ تستخدم بكثرة من جانب المستوردين المحليين عند شرائهم بضاعة من الخارج
- ✓ تتميز بأنها قابلة للتداول في السوق الثاني للنقد من جانب شركات الوساطة والسماسرة
- ✓ تعتبر أداة مقبولة على نطاق واسع في **المعاملات الدولية**